سنلقي بمثال عرب اسرائيل جانبا على اعتبار ان ما يعانونه من اضطهاد عرقي ومواطنية من الدرجة الثانية واعتقال اداري غير محدود بقانون أو زمن ، ومحـــاولات الاذابة الثقافية والحضارية والاستغلال الاقتصادي هي كلها نتيجة لانهم فقدوا استقلالهم كلية ولم يعد لهم كيان سياسي يستطيعون الاحتماء داخل قشوره(٢٨). كما اننا سنلقي بمثال قطاع غزة المناضل جانبا وكل ما فيه من الكبت والقمع البربري الاسرائيلي على اساس ان اهل غزة يقاومون ويرفضون الاستسلام و« التعايش » مع اسرائيل وبالتالي فهم لا يتيحون لانفسهم فرصة التمتع « بالرفاهية الاقتصادية » التي قد تأتي بها المشاركة مع اسرائيل . وبالتالي فان هذا يترك لنا نموذج الضفة الغربية المحتلة ، وهي على أية حال المكان المقترح لاقامة دويلة « فلسطينستان » المقترحة .

والضفة الغربية هادئة الى حد كبير وتتمتع بقدر من الحكم الذاتي والاستقلال وتعتبرها اسرائيل نموذجا يحتذى للتعايش العـــربي ــ الاسرائيلي وللمعجـــزة الاقتصاديـــة الاسرائيلية . فلننظر اذا الى هذا النموذج المثالي ، ولندرسه من خلال الارقام الاسرائيلية التي نشرها مصرف اسرائيل المركزي في تقريره السنوي والتي أعيد نشرها في مجلة اسرائيل ايكونومست في عـــدد آب/أيلول ١٩٧٠ بالاضافـــة الـــى بعض الاحصاءات الاسرائيلية الاخرى الهامة(٢٩).

السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية

تتكون السياسة الاقتصادية الاسرائيليـــة في الضفة الغربيـــة من شقين رئيسيـــين :
١ ــ سياسة « الجسور المفتوحة » مع الاردن والعالم العربي . ٢ ــ سياسة تحويل اقتصاد الضفة ودمجه في الاقتصاد الاسرائيلي . ويعلن المسئولون الاسرائيليون ان هدف هذه السياسة هو تحقيق اكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والتنمية للضفة وسكانها . فلننظر الى التطبيق الاسرائيلي ونتائجه .

١ ــ أدت سياسة الجسور المفتوحة الى استمرار تدفق السلع عبر الجسور من الضفة الغربية الى الاردن وبقية العالم العربي واليها. وقد صدرت الضفة الغربية عبر الجسور ما قيمته ٥١،٤ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٨ وما قيمته ٦٤،٤ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٩ واستوردت الضفة من الاردن عبر الجسور ما قيمتـــه ١٧،٥ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ و٢٤،٥ مليون ليرة عام ١٩٦٩ . وبذلك تكون الضفة قد حققت فائضا في ميزانها التجاري (الواردات ــ الصادرات) مع الاردن (والوطن العربي) قدره ٣٤ مليون ليرة تقريبا عام ١٩٦٨ وحوالي ٤٠ مليون ليرة عام ١٩٦٩ . واذا نظرنا الى الارض المحتلة كلها نجد أن الفائض يصبح ٣٦،٣ مليون ليرة عام ١٩٦٨ و٤٤،١ مليون ليرة عام ١٩٦٩ . على اننا اذا انتقلنا من الارقام المطلقة الى النسبة المئوية نجـد أن صادرات الضفة الى الاردن والوطن العربي في المتوسط تساوي ٦٠٪ تقريبا من جملة صادرات الضفة بينما ان الواردات تساوي ١٠٪ تقريبا من جملة وارداتها فقط .

٢ ــ أدت سياسة الجسور المفتوحة الى زيارة ١٦،٠٠٠ عربي (غالبيتهم فلسطينيين بطبيعة الحال) لذويهم في الضفة الغربية ولكن هذا الرقم تضخم الـــى ٥٠،٠٠٠ عام ١٩٧٠ . كما ان المبالغ التي يحولها الفلسطينيون العاملون خارج الضفة (وغالبيتهم في الخليج والسعودية) لذويهم في الضفة وصلت الى مبلغ ١١٣ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٩ .

٣ ــ أدت سياسة اندماج الضفة في الاقتصاد الاسرائيلي الى تحويل معظم تجارتها نحو اسرائيل ، و٨٠ ٪ من وارداتها . وبذلك فقد صدرت الضفة ما قيمته ٣٧،٤ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ ، وما قيمته ٣٧،٣ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٩ لاسرائيل بينما استوردت منها ما قيمته ١٣١،٣ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ ارتفعت الى ١٦٠،٧ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٩ (بزيادة قدرها ٣٠ مليون ليرة تقريبا) وبالتالي فقد قفز